

الشيخ عصام دويد لـ «الميثاق»:

قيادات عليا في الإصلاح متورطة في جريمة دار الرئاسة
دماؤنا لن تذهب هدراً ولا مساومة في الجرائم الإرهابية

يمكن أن لا تتحقق والإصلاح لن يحكموا اليمن الى الابد، فأياهم في السلطة أصبحت معدودة والشعب يعرفهم على حقيقتهم ووزير العدل لن يظل وزيراً للعدل للأبد.

◇ صرح المحامي محمد المسوري محامي أسر الضحايا والجرحى في جريمة دار الرئاسة أن هناك ترتيبات لتدويل ملف جريمة دار الرئاسة.. إلى أين وصلت تلك الترتيبات؟

- سبق وأن ذكرت أن كل الخيارات متاحة أمامنا وتدويل ملف القضية أمر وارد باعتبار أن هذه جريمة إرهابية أذناها العالم أجمع بما في ذلك مجلس الأمن الدولي في قراره رقم (2014)، لكننا لا نفكر بالتدويل حالياً لأننا مازلنا متمسكين بالقضاء الوطني.. ولكن المجتمع معني بهذه القضية لأنها استهدفت قيادة الدولة.. الأمر الذي يجعل اليمن غير آمنة ومستقرة سياسياً والمتورطين في هذه الجريمة ضمن أطراف دولية، وإذا تجاهل المجتمع الدولي هذه الأطراف فإنها ستكون قادرة على تنفيذ نفس الجريمة في أكثر من دولة وخاصة دول المنطقة.. ومن غير المستبعد أن ينفذ الإخوان نفس الجريمة في أية دولة خاصة تلك الدول التي لم يتمكنوا من الوصول الى السلطة فيها، ولذلك فجر جريمة دار الرئاسة إرهاب دولي عابر للحدود، ولا فرق بينها وبين جريمة 11 ديسمبر في أمريكا، فكلهما اعتبرها «الإخوان» جهاداً وأفتوا بجوازها والعالم يعرف أن القاعدة هي جناح تابع للإخوان، ومحاكمة المتورطين فيها ليس مهمة أسر الضحايا والجرحى واليمنيين فقط بل المجتمع الدولي بشكل عام.

◇ تناولت وسائل الاعلام أسماء المتورطين الرئيسيين في الجريمة وتفاصيل حدوثها والكثير من المعلومات.. ما صحة تلك المعلومات وهل هناك متورطون آخرون لم يكشف عنهم؟

- ما نشرته وسائل الاعلام ومنها صحيفة «الميثاق» حول أسماء المتورطين وتفاصيل الجريمة ومخططها وخاصة ما نقل من محاضر تحقيقات النيابة والتقارير الأخرى هو جزء، وليس الكل ونحن سنلتزم بقرار النيابة الذي قضى بمنع النشر حول الجريمة وأسماء المتورطين فيها وغير ذلك من المعلومات ولكننا على ثقة أن الشعب اليمني والعالم بأسره يعرف أولئك المجرمين، وقد كشفوا أنفسهم وموقف ونحن نعرفهم جيداً ولن نغض أعيننا عنهم لحظة واحدة أينما كانوا.

◇ ما الذي تتذكره من تفاصيل يوم 3 يونيو 2011؟

- شخصياً أتزال ذاكرتي تحتفظ بكل لحظة من تفاصيل ذلك اليوم المشؤوم ولكن هناك لحظات لا تكاد تفارق مخيلتي خاصة تلك التي كانت أثناء الانفجار وهو المشهد الذي حدث، فصور الجثث المتفحمة والنيران التي كانت تملأ المكان محفورة في ذاكرتي، ولأن إصابتي كانت مركزة في الوجه والرأس فما احتفظ به من ذكريات أعدمك بأن أكتبها وأنشرها في صحيفة «الميثاق»، فالجمال لا يتسع لذكرها الآن.. ولكن رباطة جأش وعزيمة الزعيم علي عبدالله صالح حينها كانت هي سيد الموقف، فالتوجيهات التي أصدرها عقب الجريمة بدقائق وقضت بوقف إطلاق النار كانت مقيدة لنا جميعاً، ولكن من خلال تلقينا للعلاج في المملكة العربية السعودية الشقيقة كان الزعيم علي عبدالله صالح - حفظه الله - يتصل بجميع الجرحى ويتابع علاجهم أولاً بأول على الرغم من جراحه وألامه.

◇ هناك من يتساءل عن سبب تأخر عودة الشيخ نعمان دويد محافظ صنعاء السابق الى أرض الوطن وعن صحته.. هل طمئنت الجماهير على صحته وموعد عودته؟

- الشيخ نعمان دويد في صحة جيدة الحمد لله وسيعود الى أرض الوطن خلال الأيام القليلة القادمة، ولا يوجد هناك سبب لتأخره، فهو قد انتهى مؤخراً من العلاج الطبيعى الذي يتطلب الكثير من الوقت، وقد استكملته وقريباً جداً سيكون بين أهله ومحبيه في الوطن.



ان لم ينتصر القضاء لضحايا جريمة دار الرئاسة لن يكون أهلاً لثقة الشعب

وقضى على مهنيته وحياديته واسمه كقاضٍ مقابل إرضاء الآخرين، كما أنه باعتباره بالعجز وعرقلة الإجراءات يرتكب جريمة جديدة تضاف الى جريمة دار الرئاسة والقضاء كفيل بالتعاطي معه، أما نحن كأسر الضحايا والجرحى لن نقف

مكتوفي الأيدي عند وزير العدل، لأننا ندرك أنه يريد جَزْناً الى مربع العنف وإعطاء مسار ملف جريمة دار الرئاسة منحي آخر.

ولكن على وزير العدل أو أي شخص أو جهة تريد عرقلة ملف جريمة دار الرئاسة أن يدركوا جيداً بأن هذه الجريمة هي جريمة إرهابية استهدفت دولة وشعب بأكمله والشعب اليمني هو من سيحاسب المعرقلين والمتورطين في هذه الجريمة، فنحن الجرحى وأسر الضحايا لسنا وحدنا المعنيين بهذه القضية بل هي قضية كل يمني وقضية الدولة اليمنية بأكملها، فالمستهدف فيها لم يكن الرئيس علي عبدالله صالح وحده وإنما كل أركان وقيادات الدولة ابتداءً من رئيس الجمهورية وحتى آخر جندي في القوات المسلحة، وقد أسفرت عن إصابة رئيس الجمهورية حينها الزعيم علي عبدالله صالح واستشهاد الاستاذ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى وإصابة رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء ونائبه وقيادات عسكرية وقبيلية

والقصاص من القتلته حتى وإن لم تكن نحن، فأبناؤنا ونحن على ثقة أن الأيام القادمة وخاصة بعد نجاح مؤتمر الحوار إن شاء الله ستستير الأمور في مسارها الصحيح، فالعدالة آتية حتماً ولا



صورة المقيد عصام دويد عقب تشجير دار الرئاسة

وقضى على مهنيته وحياديته واسمه كقاضٍ مقابل إرضاء الآخرين، كما أنه باعتباره بالعجز وعرقلة الإجراءات يرتكب جريمة جديدة تضاف الى جريمة دار الرئاسة والقضاء كفيل بالتعاطي معه، أما نحن كأسر الضحايا والجرحى لن نقف

مكتوفي الأيدي عند وزير العدل، لأننا ندرك أنه يريد جَزْناً الى مربع العنف وإعطاء مسار ملف جريمة دار الرئاسة منحي آخر.

ولكن على وزير العدل أو أي شخص أو جهة تريد عرقلة ملف جريمة دار الرئاسة أن يدركوا جيداً بأن هذه الجريمة هي جريمة إرهابية استهدفت دولة وشعب بأكمله والشعب اليمني هو من سيحاسب المعرقلين والمتورطين في هذه الجريمة، فنحن الجرحى وأسر الضحايا لسنا وحدنا المعنيين بهذه القضية بل هي قضية كل يمني وقضية الدولة اليمنية بأكملها، فالمستهدف فيها لم يكن الرئيس علي عبدالله صالح وحده وإنما كل أركان وقيادات الدولة ابتداءً من رئيس الجمهورية وحتى آخر جندي في القوات المسلحة، وقد أسفرت عن إصابة رئيس الجمهورية حينها الزعيم علي عبدالله صالح واستشهاد الاستاذ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى وإصابة رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء ونائبه وقيادات عسكرية وقبيلية

والقصاص من القتلته حتى وإن لم تكن نحن، فأبناؤنا ونحن على ثقة أن الأيام القادمة وخاصة بعد نجاح مؤتمر الحوار إن شاء الله ستستير الأمور في مسارها الصحيح، فالعدالة آتية حتماً ولا

صور الجثث المتفحمة والنيران الملتهبة لم تغادر ذاكرتي

الإصلاح أراد اخراج العناصر الإرهابية من السجن لاخفاء أدلة ضلوعه الجريمة

◇ بداية كيف تعلقون على اصرار الإصلاح على الإفراج عن عدد من المتورطين في جريمة مسجد دار الرئاسة من السجن؟

- لاشك أن الجميع في الداخل والخارج يعلمون أن المتورطين الرئيسيين في جريمة مسجد دار الرئاسة هم قيادات عليا في التجمع اليمني للإصلاح وهم من مؤل وخطط ونفذ هذه الجريمة الإرهابية البشعة، وقد كشفت ذلك عدد من الوسائل الاعلامية نقلت عن محاضر النيابة والتحقيقات، ولذلك فإن قيادات الإصلاح تريد إخراج تلك العناصر الإرهابية من السجن لأنها تشكل أدلة حية على تورطها، ولأنها قد كشفت خيوط الجريمة ومن يقف وراءها من قيادات الإصلاح التي تريد تضليل العدالة وتشويه صورة القضاء وجر أسر الضحايا الى مربع العنف.

◇ هل أنتم قلقون من خروج العناصر من السجن؟

- أولاً مسألة الإفراج أو السجن هو بيد القضاء ونحن لسنا قلقين على مسار القضية أو مصيرها حتى وان تم الإفراج عن تلك العناصر، إلا أن محاضر النيابة والتحقيقات والأدلة التي عليهم ثابته ولا يمكن تجاهلها ولكننا قلقون عنهم لأنهم سيكفون عرضة للتصفية والقتل من قبل القيادات الرئيسية المتورطة في الجريمة التي تريد طمس أية أدلة أو شهادات أو عناصر تثبت تورطها في الجريمة، ومعظم العناصر التي كانت محتجزة ثبت تورطها مع تلك القيادات الإصلاحية التي سيكون من مصلحة إخراجهم من السجن لتصفيتهم، لذلك اصرار الإصلاح على اطلاق تلك العناصر من أجل تصفيتهم وليس من أجل براءتهم، أما نحن فقد التزمنا الطرق السلمية ولجانا الى القضاء من أول يوم ولعل الموقف الذي شدد عليه الزعيم علي عبدالله صالح - حفظه الله - وهو أكثر الضحايا يؤكد حرص الجميع على انتهاج الطرق القانونية المشروعة وعدم اللجوء الى العنف، فنحن لو أردنا طريق العنف لاقتصاصنا من كل من خطط ونفذ هذه الجريمة منذ اليوم الأول، ولكننا نحرص ومازلنا على التمسك بالخيارات والسبل السلمية الدستورية لأننا على ثقة أن القضاء اليمني قادر على تحقيق العدالة والقصاص لدماننا سواء اليوم أو غد، ونحن نمتلك من الصبر والقدرة على التحمل ما يجعل المجرمين المتورطين يموتون كل لحظة بنشبح الخوف من الموت الذي لن يفلتوا منه مهما كان الأمر.

◇ في حال عمد القضاء على عرقلة ملف القضية ماذا ستفعلون؟

- كل الخيارات متاحة أمامنا ولكننا نثق في أن القضاء اليمني لن يخذلنا حتى وإن بدت المؤشرات مخيبة للآمال حالياً إلا أننا نعول كثيراً على القضاء لأننا نعتبر انتصاره وتحقيقه للعدالة في جريمة مسجد دار الرئاسة سيكون دليلاً على أنه قضاء عادل ومستقل وأهلاً لأن يثق به أبناء الشعب اليمني.

◇ ولكن وزير العدل رفض مخاطبة البرلمان لاستكمال اجراءات رفع الحصانة عن العناصر المتورطة في الجريمة والتي لديها حصانة برلمانية؟

- وزير العدل لا يمثل القضاء وهو مستر لا مختير، ومن الطبيعي أن يرفض ذلك لأنه عين وزيراً للعدل لهذه المهمة والجميع يعرف ان ارتباطه بحزب الإصلاح والقوى الأخرى المتورطة في الجريمة، ولذلك هو لن يكون قادراً على أداء واجبه كوزير عدل لكل اليمن، وإنما وزير عدل لاشخاص وجماعة فقط وهو برفضه استكمال اجراءات ملف جريمة دار الرئاسة كشف للعالم أنه ليس وزيراً للعدل وإنما وزير جماعة معينة

كتب/ محمد شرف الدين

تواصل للأسبوع الثاني على التوالي الاستعدادات والتحضيرات المكثفة لانعقاد الدورة الاعتيادية لاجتماع اللجنة الدائمة الرئيسية للمؤتمر الشعبي العام بوتيرة عالية وفي ظل تفاعل مؤتمري كبير على كافة المستويات التنظيمية وفي جميع محافظات ومديريات الجمهورية، وتأتي هذه الاستعدادات في ظل مباركة المؤتمريين لكافة القرارات التي اتخذتها اللجنة العامة في اجتماعها المنعقد السبت قبل الماضي بهدف الإعداد والتحضير لانعقاد اللجنة الدائمة الرئيسية للمؤتمر والتحضير للمؤتمر العام الثامن، معتبرين هذه الاستعدادات مليية لمطالب قيادات وأعضاء وأنصار المؤتمر الشعبي العام منذ فترة بهدف ترتيب البيت المؤتمري الذي يواجه تحديات كبيرة ومخاطر حقيقية لا ينبغي الاستهانة بها، بيد أن المؤتمر وهو يستعد لعقد اجتماعات هيئاته القيادية العليا قادر على إسقاط كل المؤامرات التي تحاك ضده من خلال تطبيق النظم واللوائح الداخلية والتي تضمن استمرار دوره الريادي في قيادة آمال وتطلعات أبناء الشعب اليمني في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ شعبنا..

ان انعقاد اللجنة الدائمة الرئيسية والمؤتمر العام الثامن بعدان محطتين تاريخيتين في حياة المؤتمر الشعبي العام تحتم عليه الوقوف أمام التحديات التي يواجهها شعبنا وتنظيمنا بجدية واتخاذ قرارات

المؤتمر.. والاستعدادات لملفات المستقبل

حيالها بشجاعة سيما وان القرارات الوطنية والتنظيمية بالغة الأهمية تتخذها مثل هذه الهيئات القيادية الرفيعة للتنظيم فهي وحدها المخولة دون سواها.

لقد ارتفعت الأصوات المؤتمرية مؤخرًا المطالبة بعقد اجتماع اللجنة الدائمة الرئيسية والمؤتمر العام الثامن للمؤتمر انطلاقاً من ضرورة التزام قيادات المؤتمر بالوثائق والادبيات الداخلية للتنظيم، وعدم السماح بخرقها كوثائق تنظيمية وديمقراطية جسدها المؤتمر في حياته الداخلية طوال السنوات الماضية، إضافة الى كون هذه الاجتماعات الرفيعة صارت ضرورة ملحة لتقييم الأداء، وإجراء عملية تغيير ديمقراطية لضمان مواكبة المؤتمر للتطورات في الساحة والتصدي لأي مؤامرات تحاك ضد الوطن والديمقراطية والتعددية، وكذلك مواصلة الدور النضالي للمؤتمر في الدفاع عن قضايا شعبنا وفي مقدمتها وقف العقاب الجماعي المفروض عليه من قبل بعض الأحزاب وكذلك وقف سياسة التوجيع ونهب الممتلكات ومصادرة حق المواطن في العيش بكرامة مع ضمان الحق للمواطنين في التعليم والدواء والحياة بأمن واستقرار وتوفير فرص عمل للشباب، إضافة الى الحفاظ على المنجزات والمكاسب الوطنية التي تحققت لبلادنا منذ انتصار الثورة اليمنية المباركة وقيام الجمهورية اليمنية..

وتكتسب الاستعدادات أهميتها أيضاً في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة والتي تتطلب تحديد رؤية مؤتمرية تستند الى استراتيجية واضحة للتعامل مع الأحداث وعدم جر شعبنا أو ترك مصيره تحدده عواصف المتغيرات التي تضرب المنطقة... خلافاً لوضع رؤى لإقامة تحالفات جديدة توابك

كتب/ محمد شرف الدين

مطلبات المرحلة..

كما ان التحديات التنظيمية والوطنية لم يعد بالإمكان تجاهلها أبداً في ظل استمرار سياسة الإقصاء التي تطال أعضاء المؤتمر وحلفائه والخبرات الوطنية ولابد ان تتحمل قيادة المؤتمر الشعبي العام مسؤوليتها والالتزام بقضايا الشعب أمام بشاعة هذه المذبحة التي تضرب النسيج الاجتماعي وتعكس أقب صور الفساد وسوء استغلال الوظيفة العامة، ولابد أن يعلن المؤتمر موقفاً واضحاً لما يحدث دفاعاً عن النظام والقانون وعن حق من حقوق المواطنة المتساوية التي يجب ان يتمتع بها جميع المواطنين بمختلف اتجاهاتهم ومشاربهم السياسية وعدم السماح بخرق القوانين لصالح اشخاص ل مجرد انهم يمارسون أساليب همجية تكاد تحوّل الدولة الى اشيء بعكفي دليل يعمل لدى هذا الشيخ أو ذاك.

ان أعضاء المؤتمر الشعبي العام يؤمنون ان المرحلة تتطلب خوض معركة جديدة باتجاه استكمال بناء الدولة المدنية التي يتوق إليها أبناء الشعب اليمني ولضمان حسم هذه المعركة لابد من توحيد الصفوف وتحديد الأولويات ليواصل المؤتمر قيادته للتحويلات الوطنية الكبرى..

خاصة.. نثق أن حيوية وفعالية المؤتمر قادرة على الدفع بكافة المسارات الوطنية والتنظيمية في إطار ملفات أعدها بعناية تمكنه من التعامل بجدارة مع كافة التحديات.. وهي ثقة تجعله نشاق على أولئك النفوس الذين يراهنون على شق المؤتمر ولا يدركون ان تباين قياداته هي ظاهرة صحية تعبر عنها بوضوح ديمقراطيتها الداخلية.